مشاركة الشباب/ات في صنع القرار على مستوى السلطة المحلية الواقع والطموح

محافظات: عدن، تعز وحضرموت

يوليو/ 2023

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

منظمة شباب بلا حدود للتنمية
Youth Without Borders Organization for Development

YPS
التوافق الشبابي للسلام والأمن- اليمن
Youth Peace and Security Pact - Yemen

Civil Alliance for Peace
الائتلاف المدني للسلام

SHARAKAT

ورقة سياسات عامة

نبذة عن مشروع شراكات

تم إصدار ورقة السياسات هذه من قبل التوافق الشبابي للسلام والأمن – اليمن، ضمن مشروع شراكات الممول من السفارة الهولندية في اليمن، وبالشراكة مع منظمة شباب بلا حدود والائتلاف المدني للسلام في الثلاث المحافظات (تعز وعدن وحضرموت). ويسعى المشروع إلى زيادة مشاركة الشباب في صنع القرار على المستوى المحلي والوطني، بهدف المساهمة في السلام الشامل في اليمن، من خلال تمكين المجتمع المدني وسد الفجوة بين الجهات الفاعلة المحلية (المسار الثالث) والوطنية (المسار الثاني)، لضمان إشراك الشباب والشابات بشكل أفضل في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.

نبذة عن منظمة شباب بلا حدود

منظمة شباب بلا حدود منظمة مدنية غير حكومية لا تهدف إلى الربح وتعمل على بناء قدرات الشباب و تأهيليهم, لتمكينيهم من لعب دور فاعل و مؤثر من أجل تمكينيهم من إحداث تغير إيجابي في المجتمع. بدأت أنشطتها كمجموعة شبابية غير رسمية عام 2011م ثم سجلت رسمياً كمنظمة مدنية غير حكومية في 15 أبريل 2014م لدى وزارة الشئون الإجتماعية والعمل بترخيص رقم 4/م/2013 طبقا للقانون رقم 2001/1م.

نبذة عن الائتلاف المدني للسلام - اليمن

الئتلاف المدني للسلام كيان مجتمعي مستقل يتمتع بصفة اعتبارية وفقا للقانون اليمني للجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم رقم (1) لسنة 2001. يتكون الائتلاف من عضوية مجموعة من منظمات المجتمع المدني اليمنية الناشطة في مجال بناء السلام وقضايا المجنمع المدنيقصاي الشباب و المرأة . ونعمل في الإطار الجغرافي للجمهورية اليمنية. نسعىفي اليمن للتأثير الإيجابي في مجال بناء السلام من خلال تقديم تدخلات تهدف للتقليل من واقع النزاعات المجتمعية والسياسية ونشر ثقافة التسامح والتعايش والتنمية بما يقود لتحقيق مستويات عالية من النمو في كافة مجالات الحياة في اليمن.

نبذة عن التوافق الشبابي

هو تجمع شبابي تطوعي متنوع، تأسس بدعوة ورعاية ودعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة- اليمن، ويضم في عضويته قادة ونشطاء من مختلف المنظمات والكيانات والانتماءات المدنية والسياسية للمجتمع اليمني، ويستوعب ويفتح أبوابه لجميع الشباب الذين يدعمون أهدافه بشكل مستقل وغير منحاز لأي طرف.

ملخص تنفيذي:

بالرغم من أن السكان دون سن الثلاثين عامًا يشكلون ما يقارب 75% من السكان في اليمن، إلا أن جهود الدولة تجاه إشراك الشباب في صنع القرار غير كافية وتواجهها العديد من العراقيل. إذ تسببت الحرب المستمرة في اليمن منذ 2015 في إعاقة مسار التنمية البشرية، وضعف في مستوى المناخ النفسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة الذي ينمو فيه الشباب ويمكنهم من الحراك الاجتماعي، إذ تحتل اليمن المرتبة 152 حسب تصنيف مؤشر تنمية الشباب للعام 2016 من بين 183 دولة في العالم.

ولفهم مشكلة إشراك الشباب/ات في صنع القرار ومعالجتها، تم إعداد ورقة السياسات هذه بالتركيز على ثلاث محافظات وهي عدن وتعز وحضرموت. وقد قام الباحثون بعمل دراسة مكتبية لدراسات سابقة، وللقوانين المحلية ذات العلاقة كأحد أدوات البحث، كما تم إجراء 30 مقابلة معمقة: 9 لقاءات مع إدارات ولجان السلطة المحلية في الثلاث المحافظات، و15 مقابلة مع قيادات شبابية و6 لقاءات مع خبراء مختصين وممثلين عن منظمات المجتمع المدني العاملة مع الشباب. كما تم تنظيم جلسة نقاشية في كل محافظة بمشاركة عدد من القيادات الشبابية لمنظمات محلية، وكيانات، وائتلافات شبابية.

ووفقاً لنتائج الدراسة، هناك أسبابٌ عديدة أثرت بشكلٍ سلبيٍ على مشاركة الشباب في صنع القرار على المستوى المحلي، من أهمها ضعف شفافية توزيع فرص/مناصب صنع القرار، وشيخوخة الجهاز الإداري للسلطات المحلية، وتوقف المجالس المحلية عن عملها، كما أن ضعف قنوات التواصل بين الشباب/الشابات والسلطة المحلية، وضبابية رؤية السلطة المحلية عن كيفية إشراك الشباب أثرا تأثيراً سلبياً، ناهيك عن وجاهة المناصب القيادية ومواقع صُناع القرار، مع وجود قصورٍ في تفسير وتطبيق القوانين والسياسات ذات العلاقة.

ومن خلال الدراسة، تم استنتاج عدد من التوصيات التي تم تصنيفها حسب الجهات ذات العلاقة نلخصها فيما يلي:
السلطات المحلية والوزارات المعنية التي من صلاحياتها تمثيل الشباب في هياكل السلطة المحلية، عملًا بقانون السلطة المحلية ومخرجات الحوار الوطني من خلال تعميم تجربة تعيين وكلاءِ محافظاتٍ لشؤون الشباب، مع أهمية أن يكون للشباب والشابات من المناطق الجغرافية والخلفيات الاجتماعية المختلفة في مجموعة/مجموعات شبابية تواصلٌ مباشرٌ مع صناع القرار.كما أنه من المهم أن يتجه قيادات السلطة المحلية إلى تعيين قيادات شبابية في المناصب القيادية في المستوى الأول والثاني وعلى وزارة الخدمة المدنية تبني استراتيجيات توظيف الكادر الشبابي في الوظيفة العامة، أما السلطات المحلية فعليها أيضًا تمثيل الشباب في عضوية أي لجان متخصصة يتم تشكيلها من قِبَل السلطة المحلية. كما توصي الورقة صناع القرار بأهمية فتح قنوات تواصل وحوار مع الشباب/والشابات، من خلال تنظيم اجتماعات/مؤتمرات مفتوحة بالإضافة إلى الاهتمام بالبرامج التدريبية والتثقيفية للشباب/للشابات، وتبني برامج تخلق فرص مشاركة للشباب في كافة المجالات.

لكون وزارة الشباب والرياضة ومكاتبها في المحافظات هي المعنية بفئة الشباب، فإن الورقة توصي بأهمية المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ لقرارات السلطات المحلية في سبيل تعزيز مشاركة الشباب مثل تشكيل لجنة/ هيئة شبابية في هياكل السلطة المحلية، وإنشاء وحدات فرعية لقطاع الشباب تهتم بتنمية الشباب في مكاتب الشباب والرياضة في المحافظات، والحرص على توزيع إيرادات السلطة المحلية من صندوق النشء والشباب، ومناصفتها بين أنشطة تأهيل وتثقيف وتمكين الشباب ودعم المبادرات الشبابية، وبين دعم الأنشطة الرياضة.

أما **الأحزاب السياسية فعليها** تمكين شبابها من الوصول إلى المناصب القيادية، وذلك من خلال تمكينهم من فرص ومناصب قيادية ضمن هياكلها الداخلية، وضمن هياكل السلطات المحلية، مع أهمية إعادة تفعيل البرامج والدوائر الشبابية في كل حزب.

وعلى **منظمات المجتمع المدني** تبني برامج تمكين للكيانات الشبابية وللشباب/ات، بما في ذلك بناء قدرات لكوادر السلطات المحلية من فئة الشباب، وبرامج ترفع الوعي حول أهمية مشاركة الشباب/ات في الحياة المدنية والسياسية. كما على المنظمات تنظيم برامج حوارية وخلق قنوات تواصل بين الشباب/الشابات وصناع القرار، مع أهمية استمرارها في تنفيذ دراسات وتطوير أدلة وسياسات تسهم في رفع ومناصرة قضايا الشباب/ات لصناع القرار بكافة المستويات.

وأخيراً، على **الشباب/الشابات** البحث والمشاركة الفاعلة في فرص بناء القدرات، والمؤتمرات، والندوات المحلية، والوطنية، والدولية. وعليهم أيضاً دعم ومساندة القادة الشباب الذين يشغلون مناصب في هياكل السلطة المحلية، والتواصل الفاعل مع أحزابهم من أجل الحصول على فرص تعلم واكتساب خبرات ولعب أدوار قيادية أو مقاعد انتخابية في أي انتخابات محلية قادمة. كما ينبغي عليهم تشكيل مبادرات وكيانات شبابية تعمل على مناصرة قضايا الشباب وتسهم في معالجتها.

الشباب وأمل المشاركة في صنع القرار

تُعد مشاركة الشباب في العملية السياسية والتشريعية من أهم القضايا التي تواجه المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وتعد السلطة المحلية واحدة من المجالات التي يمكن فيها إشراك الشباب بشكل فعال في صنع القرارات وتحديد المصير المستقبلي للمجتمعات التي يعيشون فيها، إلا أنهم يواجهون صعوبات في الحصول على فرص للمشاركة في السلطة المحلية. ففي معظم الأحيان يتم استبعادهم من المناصب القيادية وتجاهل دورهم كشباب.

بالرغم من إثارة ثورة 2011 جدلاً حول أهمية إشراك الشباب في العملية السياسية وصنع القرار. وإصرار الشباب خلال ذلك الوقت على تعزيز تمثيلهم السياسي، ومطالبتهم بحقوقهم، وإمكانية الوصول إلى مناصب صنع القرار، وإلغاء تهميشهم، وتغيير واقعهم الذي استولت عليه القوى التقليدية.
وجدت القوى المحلية نفسها مجبرة على التعامل مع هذه المطالب واستيعابها، بما في ذلك الأحزاب السياسية والقوى التقليدية.[1]

وقد بدأت ثمار هذه المرحلة تظهر في ظل الحوار الوطني، الذي وصفه الشباب بأنه أكبر مشاركة شبابية لهم، إذ شارك 145 شاب وشابة في الحوار الوطني الشامل.[2] ونافس الشباب على المقاعد الأولى في قاعة المفاوضات، متجاهلين القوى التقليدية والحزبية التي اعتادت الحصول على المقاعد الأولى، في حين كان الشباب يجلسون خلفهم في الصفوف الأخيرة.[3] كانت أهم موجهات الحوار الوطني التي ضمنت المشاركة السياسية للشباب إنشاء مجلس أعلى للشباب، وإيجاد سياسات دستورية، وتمكين سياسي، وتنمية لضمان مشاركة الشباب في صنع القرار عبر هذا المجلس،[4] إلا أن تنفيذ هذه الموجهات متوقف بتوقف مخرجات الحوار الوطني، وانهيار مؤسسات الدولة وشلل العملية السياسية.

من هم الشباب:

يُعرَّف الشباب بأنهم الفئة العمرية التي تشمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 إلى 29 عامًا حسب تعريف القرار الأممي 2250، الصادر عن مجلس الأمن سنة 2015، ويراعي هذا التعريف الاختلافات على المستويين الوطني والدولي، ويختلف باختلاف الثقافات والمنظمات. وينص مشروع قانون حماية النشء والشباب على أن الشاب هو كل شخص طبيعي ذكر كان أو أنثى، وبلغ سن السابعة عشرة ولم يتجاوز سن التاسعة والعشرين. بينما اعتمدت ورقة السياسات هذه الفئة العمرية للشباب دون سن الأربعين استنادًا إلى مخرجات الحوار الوطني الشامل.

1 أطياف الوزير، "شباب اليمن المستقل ودورهم في مؤتمر الحوار الوطني: إحداث تغيير في الثقافة السياسية"، تعليقات SWP، أغسطس 2013
https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2013C23_wzr.pdf ،
2 فيصل محبوب، "التمكين السياسي للشباب في الجمهورية اليمنية: دراسة في التشريعات والسياسات"، ديسمبر2020، 3 http://www.theacss.org/pages/working-papers/1277/
3 أطياف الوزير، مرجع سابق.
4 "الموجهات الدستورية الخاصة بالشباب في اليمن: وفقًا لوثيقة مخرجات الحوار الوطني الشامل"، ملتقى النساء والشباب، 2014،
https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/consttitutional_guidelines_on_youth_ar.pdf

من جانب آخر، ظهر زخم كبير من قبل المجتمع المدني لتمكين الشباب وتأهيلهم، ويعتقد بعض الشباب في المقابلات بأن هذا الزخم نتاج القرار الأممي 2250 الذي صدر عن مجلس الأمن عام 2015، والذي حث على إشراك الشباب وضمان مشاركتهم في جميع المستويات.[5] ونتج عن هذا التوجه ظهور العديد من الكيانات والمجموعات الشبابية، التي نشطت في الأعمال المجتمعية والشبابية، بالإضافة إلى الحكومات والأحزاب الشبابية مثل حزب وطن الذي تم تسجيله في يناير 2014 عقب ثورة 2011.[6]

مؤخرًا، في إطار الجهود المحلية سعت السلطة المحلية إلى إشراك الشباب ضمن هياكلها، على سبيل المثال، أجرت السلطة المحلية في عدن عددًا من التعيينات الشبابية، من ضمنها تعيينات شبابية لإدارة مجموعة من الوحدات واللجان الأساسية وفي بعض الحالات مدير مديرية مثل تعيين مدير مديرية صيرة من الشباب.[7] إلا أن الشباب يشعر بأن النصيب الأكبر من هذا التعيين كان في الأعمال الروتينية وأعمال السكرتارية، والشباب الذين حصلوا على فرص مقبولة قد يكونوا من أبناء مسؤولين أو لديهم وساطة من وجاهات مجتمعية وأحزاب سياسية.

كما توجهت بعض المحافظات بعد أحداث ثورة 2011 إلى تعيين وكيل المحافظة لشؤون الشباب كما في محافظتي عدن وحضرموت. ومع محاولة الوكلاء في تمثيل الشباب والتخطيط لزيادة الحراك الشبابي واجهوا عددًا من التحديات والمعوقات التي وقفت أمامهم. على سبيل المثال تقييد صلاحية الوكيل، يقول أحد الوكلاء أثناء مقابلته: "يعد دوري إشرافيًا وهذه أحد العقبات التي تمنع من التدخل بشكل قطعي والتخطيط الأساسي لإشراك الشباب مباشرة."[8] وفي حال توفر مساحة واسعة من الصلاحيات والحرية للوكيل كانت تقف أمامه العوائق المالية لدعم المبادرات والأنشطة الشبابية،[9] مما يخلق بيئة صعبة أمام الوكيل وتحميل نفسه ثقل هذا الدور من أجل استثمار هذا المنصب لخدمة الشباب.

وبالرغم من هذه المحاولات والتجارب، إلا أن هناك تحديات تعيق مشاركة الشباب في صنع القرار، وفيما يلي أهم التحديات التي برزت خلال البحث:

أثرت الأحزاب السياسية على توزيع فرص إشراك الشباب في صنع القرار، فالأحزاب تهتم بتعيين أعضائها في المناصب القيادية مما يؤثر على الشباب الآخرين المستقلين. كما أن الشباب يرون أن النزاعات والصراعات بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة تنعكس على ممثليهم من الشباب، وتتسبب بفقدان المصداقية والثقة تجاه تمثيل هؤلاء الشباب لقضاياهم.ويرى الشباب أن فرصة الشباب المتحزبين في الوصول إلى المناصب القيادية قد تكون أعلى، ولكنهم يتخوفون من الانتماءات السياسية خوفًا من نظرة المجتمع للسياسة والسياسيين، إذ يعتبرهم المجتمع المسؤولين عن الحرب والأزمة التي تمر بها البلاد حاليا، وينظرون إليهم بعين الشك والريبة.[10] يؤكد أحد الشباب الذين تمت مقابلتهم ذلك بقوله "إن السياسة تعتبر نجاسة في المجتمع".[11]

ويعتقد الشباب الذين تمت مقابلتهم أن غياب المعايير الواضحة لاختيار الشباب داخل السلطة المحلية يشير إلى أن الشباب الذين يصلون إلى هذه السلطة هم الذين يمتلكون واسطة أو علاقات عائلية في دوائر السلطة. ويعود هذا إلى ثقافة الإرث الإداري في القطاع العام، وضعف الشفافية في تدوير الفرص والانتماءات السياسية، وتسييس المناصب التي حفزت العمل بمبدأ المحسوبية والواسطة، ورغبة كل مسؤول في جذب الأشخاص الذين يثق بهم. كما يشعر الشباب أن الذين حالفهم الحظ من فئة الشباب في الانضمام إلى المجالس المحلية المنتخبة يعود سببه في الغالب إلى صيت وشهرة أسرهم في المجتمع. ويرى الشباب أن هذه الانتخابات تقوم على مبدأ "نختاره لأجل أبوه" بدلاً من التركيز على مهارات وخبرات الشباب المرشحين.[12]

5 أخبار الأمم المتحدة، "مجلس الأمن الدولي يعتمد قرارًا تاريخيًا حول الشباب والسلم والأمن"، الأمم المتحدة، 11 ديسمبر 2015، 6 https://news.un.org/ar/audio/2015/12/342662
6 أطياف الوزير، "مقاومة اليمن الدائمة: الشباب بين السياسة والتعبئة غر الرسمية"، سياسة البحر الأبيض المتوسط، 13أكتوبر2015،
https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/13629395.2015.1081446?needAccess=true
7 مقابلة شخصية، عضو لجان وساطة محلية مع المجلس المحلي، صيرة، عدن، 20 مارس 2023.
8 مقابلة شخصية، الوكيل المساعد لشؤون الشباب والرياضة، إدارة السلطة المحلية، المكلا، 15 مارس 2022.
9 مقابلة شخصية، وكيل المحافظة لشؤون الشباب، عدن، 1 يونيو 2023.
10 جلسة بؤرية مع قيادات شبابية، تعز، 12 مارس 2023.
11 مقابلة شخصية، مدير مؤسسة الشباب الديمقراطي، سيئون، 20 مارس 2023.
12 يزيد الجداوي، مؤلف ورقة سياسات بعنوان:(أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب)، مقابلة شخصية، عبر الهاتف.

شيخوخة الجهاز الإداري للسلطة المحلية وغياب المجالس المحلية:

يشعر الشباب بأن الموظفين القدامى في السلطة المحلية لا يرغبون في ترك مناصبهم، ويخشون خسارة وظائفهم. على الرغم بلوغ مجموعة واسعة منهم سن التعاقد، إلا أن توقف عملية التوظيف منذ بداية الحرب أدى إلى استمرار الموظفين القدامى في العمل واحتفاظهم بالمناصب حتى بعد بلوغ سن التقاعد.

ويعتقد الشباب بأن الموظفين في السلطة المحلية ليسوا مقتنعين بفكرة التدوير الوظيفي ويمانعون إضافة شباب جدد.[13]

في المقابل، كانت المجالس المحلية عرضة لتأثيرات الحرب التي تسببت في شللها وتوقفها، إذ ركزت الدولة على الحرب والصراع المسلح، مما تسبب في تجاهل دور المجالس المحلية، وأثر سلباً على الشباب الذين لم تُتَح لهم فرصة التعبير عن احتياجاتهم ومتطلباتهم في ظل توقف الانتخابات المحلية، إذ شهد المواطن اليمني آخر عملية انتخابية للمجالس المحلية عام 2006، أي ما يقرب من 18 عامًا من الآن.[15]

ضعف قنوات التواصل بين الشباب والسلطة المحلية:

أظهرت المقابلات بأن الشباب لا يشعرون بمستوى من الثقة تجاه السلطة المحلية، ويرون أنهم يُستغلوا لتنفيذ الأعمال الروتينية، أو استخدامهم واجهة أمام المانحين والداعمين. ويبرر الشباب ذلك بعدم تقديم السلطة المحلية مشاريع حقيقية لإشراك الشباب، سواءٌ على مستوى المديريات أو المحافظات، وبأن السلطة المحلية تنظر إليهم باستصغار وتستهين بقدراتهم، وتعتبرهم قليلي الخبرة. ويرون السلطة المحلية تنتقي من تريد من الشباب بدلاً من استهداف وتضمين نطاق أوسع منهم.[16] في المقابل، توجد مخاوف من قِبَل السلطة المحلية تجاه الشباب، حيث تم الإشارة إلى أن الشباب لا يزالون يفتقرون إلى الدبلوماسية وتحمل المسؤولية، ويقومون بهجمات سلبية وتشويهية تجاه السلطة المحلية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إذ يلجأ الشباب عند الخلاف مع مسؤول معين إلى طرق التشويه الإعلامي.[17]

ونعتقد أن هذه الإشكالية تعود إلى ضعف التواصل بين الشباب والسلطة المحلية، نتيجة غياب قناة تواصل واضحة ومناسبة. يشير الشباب أنهم يجدون صعوبة في مقابلة مسؤول في السلطة المحلية لمناقشة مشاكلهم. وحتى المؤتمرات الشبابية التي تنظمها المنظمات أو السلطة المحلية نفسها لم تسد فجوة التواصل، فهي تضم زخم كبير من الحضور والمتحدثين، مما يقلص فرص الشباب للتعبير عن أنفسهم واحتياجاتهم. وتقلص فرصتهم للحديث والحوار مع السلطة المحلية بشكل مباشر. وعلى الرغم من أهمية المجموعات الشبابية والدور الإيجابي الذي تقوم به في خدمة الشباب والمجتمع، إلا أن الشباب أشاروا إلى أنه عندما يتم إشراكهم في المؤتمرات والمناسبات، يتم إشراكهم كممثلين لهذه المجموعات، وليس باعتبارهم ممثلين للشباب وقد يعود ذلك إلى عدم امتلاك السلطة المحلية حاليًا كيانًا خاصًا يمثل الشباب ويتحدث باسم الشباب بشكل عام. وأشار الشباب بحاجتهم إلى قيام السلطة المحلية بتطوير هياكلها وآلياتها لتمثيل الشباب بشكل كامل، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع القرارات المحلية.

ونعتقد أن هذه الإشكالية تعود إلى ضعف التواصل بين الشباب والسلطة المحلية، نتيجة غياب قناة تواصل واضحة ومناسبة. يشير الشباب أنهم يجدون صعوبة في مقابلة مسؤول في السلطة المحلية لمناقشة مشاكلهم.

12 يزيد الجداوي، مؤلف ورقة سياسات بعنوان:(أثر حرب اليمن على أولويات واحتياجات الشباب)، مقابلة شخصية، عبر الهاتف.
13 جلسة بؤرية مع قيادات شبابية، عدن، 14 مارس 2023.
14 وضاح العولقي وماجد المذحجي، " تحديات الحكم المحلي في اليمن في خضم النزاع"، 29 يوليو 2018، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6320
15 ماجد المذحجي وآخرون، "الدور المحوري للمجالس المحلية في اليمن"، أكتوبر2016، https://sanaacenter.org/wp-content/uploads/2016/09/files_the_essential_role_of_local_ar.pdf
16 مقابلة شخصية، رئيس مركز الآخر للسلام والتنمية، تعز، 12 مارس 2023.
17 مقابلة شخصية، منسقة مشاريع، تعز، 18 مارس 2023.

ونعتقد أن هذه الإشكالية تعود إلى ضعف التواصل بين الشباب والسلطة المحلية، نتيجة غياب قناة تواصل واضحة ومناسبة. يشير الشباب أنهم يجدون صعوبة في مقابلة مسؤول في السلطة المحلية لمناقشة مشاكلهم. وحتى المؤتمرات الشبابية التي تنظمها المنظمات أو السلطة المحلية نفسها لم تسد فجوة التواصل، فهي تضم زخم كبير من الحضور والمتحدثين، مما يقلص فرص الشباب للتعبير عن أنفسهم واحتياجاتهم. وتقلص فرصتهم للحديث والحوار مع السلطة المحلية بشكل مباشر. وعلى الرغم من أهمية المجموعات الشبابية والدور الإيجابي الذي تقوم به في خدمة الشباب والمجتمع، إلا أن الشباب أشاروا إلى أنه عندما يتم إشراكهم في المؤتمرات والمناسبات، يتم إشراكهم كممثلين لهذه المجموعات، وليس باعتبارهم ممثلين للشباب وقد يعود ذلك إلى عدم امتلاك السلطة المحلية حاليًا كيانًا خاصًا يمثل الشباب ويتحدث باسم الشباب بشكل عام. وأشار الشباب بحاجتهم إلى قيام السلطة المحلية بتطوير هياكلها وآلياتها لتمثيل الشباب بشكل كامل، وتمكينهم من المشاركة الفعالة في صنع القرارات المحلية.

ضبابية رؤية السلطة المحلية في كيفية إشراك الشباب:

رغم استياء العديد من الشباب الذين تمت مقابلتهم عن عدم رضاهم من مستوى مشاركتهم في صنع القرار المحلي، إلا أن السلطات المحلية من جانبها تواجه صعوبة في تحديد كيفية إشراك الشباب نظراً لمحدودية صلاحياتها وتمركز القرار في يد السلطات العليا، وضعف النصوص القانونية الداعمة لإشراك الشباب أو لسوء فهم وتطبيق بعض القوانين التي تدعم مشاركة الشباب.

يشاركنا أحد ممثلي السلطة المحلية الذين التقينا بهم في المقابلات رأيه بأن السلطات المحلية بحاجة إلى مساعدة في تحديد رؤية واضحة لإشراك الشباب.[18] وعلى الرغم من تنوع المشاريع والبرامج التي تنظمها المنظمات لإشراك الشباب، إلا أن السلطة المحلية ما زالت تعاني من مشكلتين: الأولى تتعلق بعجزها في استكمال الطريق بعد انتهاء المشاريع والمبادرات التي تقدمها المنظمات حول إشراك الشباب، والثانية تتعلق بعملية اختيار الشباب، إذ تعتقد السلطة المحلية بأن المناصب في السلطة المحلية هي عملية محاصصة بين الأحزاب لذا على الأحزاب الاهتمام بهذا الجانب.[19]

وجاهة المناصب القيادية وصناع القرار:

تتمثل النظرة المجتمعية للمواقع القيادية وصناعة القرار؛ في كونها مناصب وجاهية خاصة بالشخصيات المجتمعية المرموقة. وهناك العديد من مسؤولي السلطة المحلية وأعضاء المجلس المحلي يمثلون وجاهات مجتمعية، أثرت هذه النظرة في شعور الشباب بعدم احترامهم ككفاءات قادرة على المشاركة في الحياة السياسية. وعلى اعتبارهم أقل قدرة على صنع القرار الذي يتطلب شخصيات ذات نفوذ وصيت مجتمعي، وبالتالي، يواجه الشباب تحديات للوصول إلى فرص ممكنة في ظل تصدر الخطاب القبلي. ويشير أحد الشباب الذين تمت مقابلتهم إلى أن قيادة السلطة المحلية غالبًا ما تفرغ نفسها لمقابلة الشيوخ والأشخاص ذوي الوجوه المرموقة، في حين يتم تجاهل الشباب ويعتبرون أمورهم مضيعة للوقت.[20]

القوانين والسياسات:

يعتقد صانعو القرار أن مشكلة إشراك الشباب في صناعة القرار هي مشكلة قانونية، إذ تجاهل القانون إشراك الشباب في صنع القرار، على اعتبار الدستور والقانون اليمني وتعديلاته لسنة 2001، لم يذكر إلزامية إشراك الشباب في صنع القرار.

18 مقابلة شخصية، مدير عام مكتب الشباب والرياضة، تعز/ القاهرة، 18 مارس 2023.
19 مقابلة شخصية، مرجع سابق.
20 مقابلة شخصية، مرجع سابق.
21 المادة رقم (38)، "قانون رقم (4) لسنة 2000 بشأن السلطة المحلية وتعديلاته لعام"2008 "، https://www.almotamar.net/pda/56524.htm

كذلك قانون السلطة المحلية الذي استبعد الشباب من الترشح لمنصب محافظ المحافظة ورئاسة المجلس المحلي الذي حدده بسن 40 سنة[21]، حيث يتعارض نص المادة مع المادة (24) من الدستور التي نصت على أن "تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك"، بالإضافة إلى المادة (42) التي تكفل المشاركة السياسية للمواطنين بما فيهم الشباب.[22]

كما لم تنجح محاولات إصدار قوانين خاصة بالشباب حتى الآن على الرغم من وجود مشروع قانون حماية النشء والشباب لسنة (2008) الذي لم يتم إقراره من قبل مجلس النواب. بالإضافة إلى عدم وجود استراتيجية وطنية مستقلة خاصة بالشباب، وفشل الاستراتيجية الوطنية للطفل والشباب (2006-2015) على تحفيز مشاركة الشباب في صنع القرار، حيث ركزت بشكل أساسي على التأهيل، وأهملت الفرص والمناصب التي يحتاجها الشباب للوصول إلى صنع القرار.[23]

ورغم ذلك يرى الكثير من الشباب وخبراء القانون أن المشكلة الحقيقة تكمن في ضعف القدرة على تفسير القانون بما يخدم إشراك الشباب، أو تفسيره بشكل عكسي للتنصل من التزامات الدولة وصانعي القرار تجاه الشباب، إذ أن الدستور اليمني وتعديلاته لسنة (2001) قد كفل للشباب المشاركة في صناعة القرار بشكل واضح، كما وضحته المادة رقم (24) والمادة رقم (42). بالإضافة إلى المادة رقم (6) التي أكدت التزام الدولة العمل بميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق جامعة الدول العربية، وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة، والتي كفلت جميعها وصول الشباب إلى مراكز صنع القرار.[24] كذلك القرار الدولي (2250)، والقرار (2419)، وكل المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادق عليها التي ترقى إلى مرتبة الدستور.

كما أن هناك بعض القوانين التي تساهم في دعم حقوق الشباب في المشاركة بصناعة القرار كما في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) لسنة 1991، وقانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001 والتي مكنت الشباب من الانتخاب والترشح وإنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات التعاونية والمنظمات الأهلية. كذلك قانون رقم (10) لسنة 1996 لإنشاء صندوق النشء والشباب وتعديلاته ولائحته التنفيذية رغم اهتمامه الأكبر بالأنشطة الرياضية إلى أنه قد حدد (دعم الأنشطة الشبابية، ودعم برامج التدريب والتأهيل) ضمن الأغراض الرئيسية لإنشائه، مما يساهم في إعداد الشباب لمراكز صنع القرار، وقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000 ولائحته التنفيذية الذي منح السلطات المحلية نسبة (30%) من موارد صندوق النشء والشباب لصالح دعم وتأهيل الشباب، ويمنحهم الحق في الترشح لعضوية المجالس المحلية. بالإضافة إلى الموجهات الدستورية الخاصة بالشباب وفقاً لوثيقة مخرجات الحوار الوطني أحد مرجعيات المرحلة الراهنة.

بالرغم من ذلك يوجد نقص في فرص مشاركة الشباب في صنع القرار وضعف في جهود السلطة المحلية تجاه إشراك الشباب ومساعدتهم للوصول إلى المناصب القيادية. إذ يشعر الشباب بعدم اهتمام السلطة المحلية في استخدام موارد صندوق النشء والشباب لصالح دعم وتأهيل الشباب، مما يصعب على الشباب الحصول على فرص تأهيل وتدريب، خاصةً خريجي العلوم السياسية والقانون، من أجل ممارسة العمل السياسي وصقل مهاراتهم الإدارية في صنع القرار. ورغم الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات الشباب وإسهامها في إشراكهم في العديد من المجالات التنموية والمبادرات المجتمعية، إلا أنها تواجه هي الأخرى صعوبةً تتمثل في إيصال هؤلاء الشباب إلى مناصب قيادية في هياكل السلطات المحلية.[25]

هناك تحدٍ آخر يتمثل بمحدودية صلاحيات السلطات المحلية وعدم قدرتها في استحداث أي تغيير في نظام الإدارة المحلية، مثل التغيرات الهيكلية والتزامها بنظام التسلسل الوظيفي الذي يعيق الموظف الشاب من إمكانية وصوله إلى منصب قيادي بسهولة، إذ يشترط سنوات خدمة طويلة المدة في سلسلة الترقيات الوظيفية حسب قانون الخدمة المدنية.[26]

22 المادتين رقم (24،42)، "دستور الجمهورية اليمنية"، المركز الوطني للمعلومات، https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php

23 "الاستراتيجية الوطنية للطفل والشباب في الجمهورية اليمنية"، 2006 - 2015، اليمن، http://www.yemen.gov.ye/portal/Portals/15/upload/%

24"دستور الجمهورية اليمنية"، 2001، 20 https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php مقابلة شخصية، مرجع سابق.

25جلسة نقاش مع قيادات شبابية، حضرموت/ المكلا، 18 مارس 2023

26 مادة رقم (30)، "قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991م"، مكتب النائب العام، http://agoyemen.net/lib_details.php?id=148

أخذاً بالاعتبار ما تمت مناقشته في الأجزاء السابقة، فإن هذه الورقة راعت السياقات المختلفة بين الثلاث المحافظات المستهدفة، وتوصلت إلى استنتاجات متقاربة بالرغم من تنوع المعطيات مما ساعد في قولبة أبعاد المشكلة على الثلاث المحافظات كما ورد، ونوجز فيما يلي سياق مشاركة الشباب في صنع القرار في كل محافظة والتوصيات التي تم اقتراحها من المبحوثين واستنتجها الباحثون حسب سياق كل محافظة:

الملاحظ أن وضع الشباب في محافظة عدن يتمتع بحالٍ أفضل من حيث النشاط والتفاعل مقارنة بمحافظتي تعز وحضرموت. يُعزى هذا الفرق إلى دور وكيل المحافظة لشؤون الشباب الذي تم تكليفه سنة 2016 وتعيينه بقرار جمهوري في عام 2017، حيث أظهر جهدًا وأنشطةً ملحوظة في الفترة الأخيرة، مثل مؤتمر شباب التنمية الذي أتى ضمن سلسلة المؤتمرات والورش التي نظمها الوكيل من أجل حشد الدعم والتمويل لصالح الشباب، والتنسيق مع الوزارات الحكومية مثل وزارة التعليم ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التدريب والتعليم الفني، بالإضافة إلى تشجيعه للشباب من خلال الاهتمام ببرنامج وطني للشباب الذي يتضمن تنفيذ المبادرات والمشاريع الشبابية، كذلك منحة المحافظ ل 1000 شاب وشابة من المبدعين، ومِنحة المحافظ للمحترفين وكذلك جائزة المحافظ للإبداع والفنون.[27]

ويعتقد بعض المختصين في المشاريع الشبابية أن هذا النجاح يعود إلى الدور الحيوي الذي يلعبه الحراك الشبابي والمجتمع المدني في عدن في دعم وتعزيز جهود وكيل المحافظة. ومع ذلك، لا يزال هناك ضعف في عملية تنظيم وتوفير فرص أوسع لإشراك الشباب، نتيجة ضعف التنظيم المؤسسي لعمل وكيل الشباب. إذ يعتبر بعض الشباب أن هذا النجاح يعود لشخصية وكيل المحافظة لشؤون الشباب الحالي وقدرته على خلق علاقات ممتازة مع المنظمات المحلية والدولية والوزارات الحكومية والمسؤولين، وأن غياب العملية التنظيمية وعدم مأسسة هذا الدور قد يؤدي إلى تراجع الوضع في المستقبل. كما أن المحافظة شهدت تعيين عدد من الشباب في مناصب قيادية مثل مدير مديرية كريتر ومدير مديرية الشيخ، إلا أن دورهم في رفع وتمثيل قضايا الشباب يبدو ضعيفاً،وأن صلاحياتهم في صنع القرار تبدو محدودة وتفتقد إلى آليات وخطط مهنية واضحة، وما زالوا بحاجة إلى قدرات فنية وموارد مالية ومساحة أوسع في صنع القرار المحلي، كما أفاد عدد من المبحوثين.

بالمقارنة، وبالرغم من اهتمام السلطة المحلية في محافظة تعز بالشباب عبر تعاونها مع المجموعات الشبابية والمبادرات المجتمعية المختلفة، مثال تعاونها مع تحالف شباب الأحزاب السياسية وشبكة سند الشبابية التي عملت بالتنسيق مع السلطة المحلية على ملفات تعلقت بتقديم الخدمات العامة في المحافظة مثل المياه، والنظافة، والكهرباء، وغيرها؛ مع ذلك، الشاهد أن محافظة تعز ما زالت متأخرة عن محافظتي عدن وحضرموت بشأن تعيين مسؤول عن شؤون الشباب على مستوى المحافظة، إذ لا يوجد وكيل محافظة لشؤون الشباب،رغم أن هذا الأمر كان من اهتمامات مستويات أعلى في الدولة،بالإضافة إلى صلاحيات رئيس الجمهورية في تعيين وكيل للمحافظة للشباب، كما حدث في محافظتي حضرموت وعدن وكما نصت عليه المادة (30) الفقرة (أ) من قانون الخدمة المدنية رقم (19) لسنة 1991، والذي بموجبها قام الرئيس بتعيين وكلاء للمحافظة مختصين بشؤون ومجالات أخرى، مثل وكيل الشؤون المالية والإدارية الذي عينه رئيس المجلس الرئاسي في 2022م، وبناءً على ذلك: يقتصر اهتمام السلطة المحلية في تعز بفئة الشباب بمكتب الشباب والرياضة التابع لوزارة الشباب والرياضة، ورغم نشاطه في تبني وتنظيم أنشطة رياضية، إلا أن تبني أو مناصرة قضايا الشباب العامة وتنميتهم في كافة المجالات لا تزال قاصرة كما ذكر عدد من المبحوثين. وهناك فجوة كبيرة بين الشباب وبين صناع القرار في المحافظة نظراً لغياب الفعاليات الحوارية، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على وصول قضايا الشباب واحتياجاتهم إلى صناع القرار، وهذا يؤثر سلباً على الثقة بين الطرفين.

عملت السلطة المحلية مؤخرًا على تعيين عدد قليل جداً من الشباب في مناصب في مكتب المحافظ، مثل سكرتير إعلامي، ومدير مكتب الثقافة، ومدير مكتب السياحة، إلا أن هذه المناصب لا تتمتع بصلاحية المشاركة في صنع القرار، بل تعتبر مناصب تنفيذية بحتة.

27لمقابلة شخصية، مرجع سابق

المشهد في محافظة حضرموت يبدو ليس بأفضل حال بالمقارنة مع عدن وتعز، على الرغم من وجود وكيل المحافظة لشؤون الشباب منذ تعيينه من قبل رئيس الجمهورية في 2016، إلا أن وكيل الشباب هناك يواجه تحديات عديدة تقف بينه وبين رغبته في خدمة الشباب، وذلك بسبب صلاحياته المحدودة التي اقتصرت في الدور الإشرافي والترشيح والمشاركة في الاجتماعات، بالإضافة إلى عدم توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة. ويتولى الوكيل هذه المهمة في ظل ضعف المساندة الفنية والمالية من السلطة المحلية، بالإضافة إلى غياب التوصيف الوظيفي واللائحة التنظيمية لدور الوكيل مما ضاعف عليه صعوبة تحقيق أهدافه. وتماماً كما هو الحال في تعز، هناك فجوة كبيرة بين الشباب وبين صناع القرار في حضرموت، نظراً لغياب الفعاليات الحوارية مما يؤثر تأثيراً سلبياً على وصول قضايا الشباب واحتياجاتهم إلى صناع القرار، وهذا يؤثر سلباً على الثقة بين الطرفين.

توصيات:

بناءً على التحليل الذي قدمته ورقة السياسات هذه، وبناءً على اقتراحات المبحوثين، نورد مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين إشراك الشباب ضمن السلطة المحلية في الوقت الحالي والقريب، حيث تم تصنيف التوصيات حسب الجهة/الجهات المعنية بها كالآتي:

1.السلطات المحلية

1.1 تمثيل الشباب في هياكل السلطة المحلية:

1.1.1 تعيين/تعزيز دور وكيل المحافظة لشؤون الشباب

انطلاقاً من تجارب السلطة المحلية في محافظتي حضرموت وعدن، من المهم أن يتم تعين وكيلٍ لشؤون الشباب في محافظة تعز، مع ضرورة التنسيق مع المعنيين في عملية اتخاذ القرار، ومراعاة الدروس المستفادة من التجارب السابقة في محافظتي حضرموت وعدن، والتي تؤكد أهمية هذا التعيين في تعزيز دور الشباب/الشابات في المجتمع المحلي، على أن يتم مراعاة المعايير من حيث العمر والكفاءة وعمل آلية واضحة وشفافة تتيح فرص أوسع لمشاركة الشباب والشابات في مثل هذا التعيين.

ولضمان فاعلية هذا المنصب، من المهم أن يتم البناء المؤسسي للمنصب في الثلاث المحافظات من خلال

مأسسة وبناء قدراته التنظيمية (التوصيف الوظيفي واللائحة المنظمة)، مع أهمية أن يتم الفصل بين المهام، وضمان عدم الازدواجية والتعارض وأهمية التكامل بين هذا المنصب ومهام مكتب الشباب والرياضة في كل محافظة من أجل ضمان فاعلية الوكيل وقدرته على إحداث فارق في عمل السلطة المحلية مع الشباب/الشابات. كما يتم في هذا الإطار وضع خطة استراتيجية لمدة ثلاث سنوات لدور الوكيل، من أجل ضمان استيعاب هذا الدور ضمن الدوائر واللجان المختلفة داخل السلطة المحلية، وضمان التعامل مع هذا المنصب على اعتباره تمثيلًا حقيقيًا للشباب/للشابات وليس شكليًا.

كما يتطلب الأمر أن يتم تعزيز دور الوكيل في خلق قناة تواصل بين الشباب/ات والسلطة المحلية من خلال

تبني أنشطة ومبادرات لمناقشة قضايا الشباب/ الشابات في الثلاث المحافظات، من خلال توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لتيسير عمل الوكيل وتوفير فرص بناء قدرات وكيل المحافظة لشؤون الشباب.

1.2 تشكيل وتعيين وتمكين هيئة شبابية استشارية على مستوى المحافظة

إن تواجد الشباب في مركز صنع القرار المحلي سيسهم من سد الفجوة بين الشباب وتطلعاتهم وصناع القرار والقرارات التي يتم اتخاذها، ومن الآليات التي تم اقتراحها في سد هذه الفجوة في الثلاث المحافظات هو تشكيل كيان/هيئة/ لجنة شبابية استشارية، يتم تشكيلها من قبل المحافظ بالتنسيق مع المعنيين في ذلك، وبمشاركة خبراء في هذا الجانب إن أمكن،تعمل هذه الهيئة على تمثيل الشباب ووضع الرؤى الشبابية في عملية صنع القرار، ومن المهم أن يتم بناء الهيئة مؤسسيًا، وتحديد إطار عملها وخططها، مع أهمية الاستفادة من التجارب السابقة في هذا الإطار، بما في ذلك تجارب المجتمع المدني. والاستفادة من تجارب مكاتب الشباب والرياضة، مع أهمية فصل المهام بين الهيئة ومكتب الشباب والرياضة في المحافظة.

1.3 تعيين قيادات شبابية في المستوى الأول والثاني من المناصب القيادية

تفعيل مخرجات الحوار الوطني التي أعطت الشباب والشابات 20% من المناصب القيادية في السلطة المحلية لتمكينهم من صنع القرار، مع الأخذ بعين الاعتبار تبني السياسات وإعطاء الصلاحيات التي تمكن الشباب/الشابات من الوصول إلى هذه المناصب وتضمن قدرتهم على صنع القرار وعدم شكلية هذا التعيين.

1.4 إشراك الشباب/الشابات في لجان السلطة المحلية

إشراك الشباب/الشابات في عضوية اللجان المتخصصة للسلطة المحلية، وقد يعمل المجلس المحلي على ذلك من خلال:

- تمثيل الشباب/ات في عضوية أي لجان متخصصة يتم تشكيلها من قبل السلطة المحلية، مثل لجان الوساطة، لجان أمنية، إلخ.
- تشكيل لجان شبابية مؤقتة للاهتمام بقضايا الشباب/الشابات وإشراكهم في صنع القرار المحلي.
- وعلى المدى البعيد، من المهم أن تقوم السلطات المحلية بتطبيق نظام الكوتا، من خلال تخصيص 20% من مقاعد اللجان المتخصصة الثلاث للسلطة المحلية للشباب. مع أهمية أن تقوم الأحزاب السياسية بتقديم 20% من مرشحيها في المجالس المحلية من فئة الشباب/الشابات عملًا بمخرجات الحوار الوطني الذي حث على تمكين الشباب في هيئات الأحزاب والمنظمات بنسبةٍ لا تقل عن 20%.

2. التواصل والحوار

2.1 تعزيز الشفافية والحوار المفتوح مع الشباب/الشابات

بتوفير فرص متساوية لإشراك جميع الشباب/الشابات دون تمييز أو تحيز، وتنظيم العملية بشكل أفضل لزيادة الثقة بين الشباب/الشابات والسلطة المحلية، وتعزيز الشفافية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعملية السياسية، وذلك من خلال:

- تنظيم الاجتماعات/ منتديات حوارية/ مؤتمرات مفتوحة شهرية، أو كل ثلاثة أشهر على الأقل بين الشباب/الشابات وقيادة السلطة المحلية والمعنيين من المكاتب التنفيذية، مع أهمية إشراك المكاتب المعنية مثل مكتب الشباب والرياضة والأحزاب السياسية والمبادرات والكيانات الشبابية ومنظمات المجتمع المدني داخل المحافظة.

3. التمكين وزيادة الفرص:

من خلال الاهتمام بالبرامج التدريبية والتثقيفية للشباب/للشابات، لتحسن جودة المشاركة الشبابية وتعزيز مهاراتهم، وتزيد من فهمهم للعملية السياسية وكيفية المشاركة فيها، وقد تعمل السلطة المحلية على ذلك من خلال:

- توجيه مدراء المكاتب واللجان في إطارها لإعطاء الأولوية للشباب/للشابات في الحصول على فرص المشاركة في التدريبات التي تحصل عليها السلطة المحلية.
- الاهتمام بتدريب وتأهيل الكوادر الشبابية الجديدة المنضمة إليها من أجل إكسابها معرفة حول سياسة عمل السلطة المحلية، ولوائح وأنظمة الإدارة المحلية، والقوانين المحلية والدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى برامج التنمية السياسية والمجتمعية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التنسيق مع منظمات المجتمع المدني ومراكز التدريب المتخصصة.

1.3 تعيين قيادات شبابية في المستوى الأول والثاني من المناصب القيادية

تفعيل مخرجات الحوار الوطني التي أعطت الشباب والشابات 20% من المناصب القيادية في السلطة المحلية لتمكينهم من صنع القرار، مع الأخذ بعين الاعتبار تبني السياسات وإعطاء الصلاحيات التي تمكن الشباب/الشابات من الوصول إلى هذه المناصب وتضمن قدرتهم على صنع القرار وعدم شكلية هذا التعيين.

1.4 إشراك الشباب/الشابات في لجان السلطة المحلية

إشراك الشباب/الشابات في عضوية اللجان المتخصصة للسلطة المحلية، وقد يعمل المجلس المحلي على ذلك من خلال:

- تبني ودعم برامج شبابية دورية تهدف إلى حشد الدعم والتمويل من المانحين لصالح برامج ومشاريع الشباب/الشابات، بالإضافة إلى التنسيق مع الوزارات الحكومية مثل وزارة التعليم ووزارة الشباب والرياضة ووزارة التدريب والتعليم الفني من أجل تقديم الدعم الفني واللوجستي والمالي لبرامج تمكين وتأهيل الشباب، وتنفيذ المبادرات والمشاريع الشبابية، كذلك تبني المنح والتكريمات الحكومية الداعمة للشباب والاستفادة من تجربة البرنامج الوطني للشباب في محافظة عدن، ودور المحافظ في رعاية منحة المبدعين في ريادة الأعمال، ومنحة المخترعين بالإضافة إلى جائزة المحافظ للإبداع والفنون.

2.الحكومة / الوزارات

2.1 وزارة الإدارة المحلية

- تعميم تجربة تعيين وكيل محافظ لشؤون الشباب، ووضع أُطر عملية ومؤسسية لهذا المنصب في كل المحافظات.
- التوجيه للسلطات المحلية بتمثيل الشباب/الشابات في هياكل السلطات المحلية، استناداً لقانون السلطة المحلية ومخرجات الحوار الوطني الذي نص في القرار رقم (117) باب (الحقوق والحريات) على أن تكفل الدولة المشاركة الفعالة للشباب في جميع شؤون الدولة وفي جميع المجالات بنسبة لا تقل عن 20٪.

2.2 وزارة الخدمة المدنية

زيادة مشاركة الشباب/الشابات في الوظيفة العامة من خلال وضع استراتيجيات توظيف تراعي أهمية إشراك الشباب/الشابات في الوظيفة العامة مع أهمية تطبيق معايير الكفاءة في ذلك.

2.3 وزارة الشباب والرياضة ومكاتبها في المحافظات

- المشاركة الفاعلة في التخطيط والتنفيذ لأي قرارات تتخذها السلطات المحلية في سبيل تعزيز مشاركة الشباب، مثل تشكيل لجنة/ هيئة شبابية في هياكل السلطة المحلية؛ تعمل كهيئة شبابية استشارية لوكيل المحافظة، وتمثل حلقة وصل بين الشباب وصناع القرار.
- إنشاء وحدات فرعية لقطاع الشباب، تهتم بتنمية الشباب في مكاتب الشباب والرياضة في المحافظات، والعمل على تصميم برامج وأنشطة وفقاً للخطة الإستراتيجية لقطاع الشباب في الوزارة.
- الحرص على توزيع إيرادات السلطة المحلية من صندوق النشء والشباب، ومناصفتها بين أنشطة تأهيل وتثقيف وتمكين الشباب، ودعم المبادرات الشبابية وبين دعم الأنشطة الرياضة، على أن توجه وزارة الشباب والرياضة لمكاتبها في المحافظات رفع خطط وتقارير حول برامج التأهيل والتثقيف للشباب.

3. الأحزاب السياسية

- ترشيح قيادات شبابية لأي مناصب قيادية ضمن هياكل السلطات المحلية وفق المعايير المحددة لتلك المناصب.
- تعيين شباب/شابات في مناصب قيادية ضمن الهياكل الداخلية للحزب، وإتاحة الفرص للشباب من التعلم واكتساب الخبرات والتجارب والمعارف من القيادات الحزبية.
- تفعيل دوائر الشباب ودعم أنشطة هذه الدوائر، بما يسهم في خلق مساحة للمشاركة وبناء القدرات لأعضاء الأحزاب الشباب/الشابات.

4. منظمات المجتمع المدني

- تصميم وتنفيذ برامج تمكن الكيانات الشبابية والشباب/الشابات، سواءٌ كانت ضمن هياكل السلطات المحلية أو مبادرات ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التدريب، تبادل الخبرات، التشبيك، والبناء المؤسسي، وتقديم الاستشارات والخبرات الفنية، والدعم المادي الممكن لتمكين الكيانات الشبابية من لعب دور أكثر فعالية.
- رفع وعي الشباب والمجتمعات المحلية بأهمية مشاركة الشباب/الشابات في الحياة المدنية والسياسية.
- تبني برامج حوارية ومشاركة مجتمعية تعمل على خلق قنوات تواصل وحوار بين الشباب/الشابات وصناع القرار.
- تنفيذ دراسات وتطوير أدلة وسياسات تسهم في تشخيص ومناصرة قضايا الشباب، وتقترح حلول وآليات لها بما في ذلك آليات تعزز من مشاركة الشباب في صنع القرار.

5. الشباب

- البحث والمشاركة الفاعلة في فرص بناء القدرات والمؤتمرات والندوات المحلية والوطنية والدولية في مختلف المجالات من أجل اكتساب من المعارف والخبرات والعلاقات.
- دعم ومساندة القادة الشباب الذين يشغلون مناصب في هياكل السلطة المحلية.
- التواصل الفاعل مع أحزابهم من أجل الحصول على فرص تعلم واكتساب خبرات ولعب أدوار قيادية في أحزابهم، مع أهمية الضغط للحصول على نسب من مقاعد مرشحي الحزب في أي انتخابات محلية قادمة، تشكيل مبادرات وكيانات وشبكات شبابية تعمل على مناصرة قضايا الشباب وتسهم في معالجتها.

تم إعداد هذه الورقة من قبل

روزا ثابت الحكيمي

باحثة متخصصة في السياسات العامة. تعمل حالياً مسؤولة وحدة الأبحاث في مؤسسة رنين!اليمن. ناشطة مجتمعية أعدت وشاركت في عدة أعمال بحثية سابقة، وهي عضوة التوافق الشبابي للسلام والأمن- اليمن. روزا تحمل بكالوريوس في العلوم السياسية، وطالبة ماجستير حالياً في التنمية الدولية والنوع الاجتماعي.

جمال الصبري

جمال الصبري حاصل على ليسانس في القانون، ويعمل حاليًا مساعد باحث ومستشار قانوني مع العديد من منظمات المجتمع المدني، وقد شغل أيضًا منصب رئيس لجنة التنسيق والتواصل في التوافق الشبابي للسلام والأمن. يمتلك جمال خلفية واسعة في مجال العمل السياسي والقانوني، ويهتم بتعزيز الحوار والتعاون بين الشباب والمجتمع المدني لتحقيق السلام والأمن

شراكات
SHARAKAT